المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي: بين البعد الأمني والتنموي

The Algerian approach for supporting the African Union institutional structure: Between security and development dimension

وهيبة كواشي

جامعة الجزائر3 ، الجزائر، kouachi.ouahiba@univ-alger3.dz

مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/09/24 **تاريخ القبول:** 2020/02/27 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي، على ضوء رصد الدور الجزائري في إرساء أجهزة منظمة الإتحاد الإفريقي، ومن ثم تحليل البعدين الأمني والتنموي لتفعيل منظمة الإتحاد الإفريقي وفق المقاربة الجزائرية. تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية المحورية المتعلقة بمدى فعالية المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي في تعزيز الأمن على المستوى الوطني والقاري من جهة ، وتفعيل المبادرات التنموية الإقليمية من جهة أخرى. توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في القارة الإفريقية، جعل الجزائر تعتمد على الآليات الدبلوماسية لتحقيق الأمن من خلال دعم منظمة الإتحاد الإفريقي عبر تفعيل دور مجلس الأمن والسلم الإفريقي على المستوى الأمني، وتعزيز وتفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد على المستوى التنموي.

الكلمات المفتاحية: *المقاربة الجزائرية؛ الإتحاد الإفريقي؛ البنية المؤسساتية؛ الأمن الإفريقي؛ مبادرة النيباد.*

Abstract:

This paper aims to analyze the Algerian approach to support the African Union institutional structure. By monitoring the Algerian role in the establishing of African Union organs, then analyze the security and development dimensions of the African union activating according to the Algerian approach. This paper addresses the central problem of the effectiveness of the Algerian approach in African union instutional structure support in enhancing security at the national and continental levels in a way, and supporting regional development initiatives in the other way. This study concluded that the growing of the new security threats on the African continent have made Algeria rely on diplomatic mechanisms to achieve security through the supporting the African Union by activating the role of the african security and peace council on the security level, and strengthening and supporting the new partnership for Africa's development(NEPAD) at the developmental level. However.

Keywords: *Algerian approach; African Union; instutional structure; African security; NEPAD initiative.*

* **المؤلف المرسل: وهيبة كواشي، kouachi.ouahiba@univ-alger3.dz**

مقدمة:

يعتبر الفضاء الإفريقي أحد أهم المجالات الحيوية الهامة للدولة الجزائرية، ويتجسد هذا الأمر على ضوء الإرتباط الوثيق للجزائر بالمجال الإفريقي على عدة مستويات هامة ، وهو ماجعل الفضاء الإفريقي يحظى بإهتمام متزايد لدى صانعي القرار على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية، عبر تدعيم العلاقات الجزائرية الإفريقية في مختلف المستويات والأصعدة.

وتشكل منظمة الإتحاد الإفريقي الإطار المؤسساتي الذي إعتمدته الجزائر في تأكيد حضورها الدبلوماسي لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه القارة الإفريقية على مختلف المستويات الأمنية والتنموية، وفي ظل هذا الإطار المؤسساتي سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها على مستوى القارة الإفريقية.

في هذا السياق فقد فرض تنامي التهديدات الأمنية الجديدة على الجزائر تطوير مقاربات متعددة، خصوصا بالنظر لتزايد هذا النمط من التهديدات في الفضاء الإفريقي، ولذا سعت الجزائر و في إطار ما يسمى بدبلوماسية القمم إلى العمل على دعم البناء المؤسساتي للإتحاد الإفريقي عبر تفعيل مختلف الأجهزة التابعة له، وعلى رأسها مجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث رافعت الجزائر بشكل كبير في تفعيل هذا الجهاز من أجل مساهمة فاعلة في تعزيز السلم والأمن الإفريقيين، كما إعتمدت الجزائر على دبلوماسية التنمية كآلية لدعم وتفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد.

على ضوء ماتقدم تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد وتحليل المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي عبر الجهود المختلفة في إرساء البناء المؤسساتي للإتحاد الإفريقي في المراحل التأسيسية ودعم التوارث التنظيمي من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي، إضافة إلى رصد المشاركة الجزائرية في أمننة القضايا الأمنية على المستوى القاري ، وعلى الصعيد التنموي رصد الجهود الجزائرية في دعم المبادرات التنموية على المستوى القاري خصوصا مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد.

تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية المحورية الآتية: مامدى فعالية المقاربة الجزائرية في دعم البناء المؤسساتي للإتحاد الإفريقي في تعزيز الأمن والتنمية على المستوى الوطني والقاري؟

لمعالجة هذه الإشكالية وتحقيق الهدف المنشود من خلال هذه الورقة البحثية، سيتم إختبار الفرضيات التالية:

- ✓ يؤدي الدعم الجزائري لتفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى تعزيز الأمن والسلم الوطني والإقليمي.
- ✓ يؤدي تنامي التهديدات الأمنية الجديدة على مستوى القارة الإفريقية إلى تبنى الجزائر ودعمها للمبادرات التنموية القارية كآلية للحد من التهديدات الأمنية.

على ضوء ماتقدم سيتم إعتماد المحاور التالية:

- ✓ دور الجزائر في تعزيز البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية: الجهود التأسيسية للإتحاد الإفريقي
- ✓ مشاركة الجزائر في مأسسة الأمننة في إطار الإتحاد الإفريقي : تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي.

- ✓ دور الجزائر في دعم وتفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد.

1.دور الجزائر في تعزيز البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية: الجهود التأسيسية للإتحاد الإفريقي:

إن تحليل الأداء الدبلوماسي الجزائري في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي يتأسس بتحديد معالم وأساليب السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، ومن ثم الكشف عن مساهمة الجزائر في تحقيق التوارث التنظيمي بين منظمتي الوحدة الإفريقية ومنظمة الإتحاد الإفريقي.

أ. مبررات التوجه الجزائري نحو تعزيز العمل الجماعي الإفريقي :

لقد عملت الجزائر على تأسيس وإقامة آليات عديدة من أجل تعزيز العمل الجماعي الإفريقي، وقد تجسد هذا المسعى من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى من خلال العمل على إقامة علاقات ودية إيجابية، عبر التخلص من النزاعات الحدودية مع كل الجيران المحيطين بها، سواء تلك التي كانت طرفا فيها، أو عملت الجزائر على حلها بإعتبارها وسيطا أو قائما بمساعي حميدة، وكان ذلك يتم في أغلب الحالات أثناء القمم أو اللقاءات الثنائية أو المناسبات، أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في مد جسور التعاون، وذلك من خلال التعاون الثنائي أو الجماعي في إطار التجمعات التي كان للجزائر دور في إنشائها، وكان سعي الجزائر هذا منطلقا من قناعتين: (عطية2019،ص.325).

- **القناعة الأولى:** تتلخص في أنه لم يكن هناك تعاون يحقق الأهداف المرجوة منه، نتيجة التفاوت بين الخطابات الرسمية والتجسيد الميداني لمضامين التعاون.

- **القناعة الثانية:** تتلخص في أن الدولة بمفردها، وبمعزل عن الدول الأخرى لن تستطيع مواجهة هذه التحديات، وأن مواجهتها لها لن تكون ناجعة أو فعالة دون وجود تعاون وتنسيق جماعي بين الدول الإفريقية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية في النطاق الجيوسياسي الإفريقي.

لقد عملت الجزائر على إستعادة دورها الريادي في إفريقيا منذ 1999، وقد سعت في هذا الإطار للعمل على محورين: (قط2017، ص.43).

- **المحور الأول:** حشد الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب، فقد تمكنت الجزائر من إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة الإرهاب، حيث أعدت مشروع إتفاقية مكافحة الإ'رهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء عدل الدول الإفريقية بالإجماع، وحمل إسم الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإ'رهاب.

- **المحور الثاني:** هو الإهتمام بالتحديات والمشكلات التي تعانيها إفريقيا، والعناية بالجانب التنموي، وقد تجلى ذلك من خلال دورها المحوري في تأسيس مبادرة النيباد.

لقد إعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا على عدة أساليب ساهمت في تعزيز العمل الجماعي الإفريقي وأهمها:

- **دبلوماسية القمة:**

وهو أسلوب تنمية العلاقات بين الدول ودفعها من خلال عدة لقاءات قمة على مستوى رؤساء الدول، حيث حرص الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على حضور أغلب القمم الإفريقية التي إنعقدت لمواجهة مختلف المشاكل التي تعانيها القارة الإفريقية خاصة خلال العهدتين الرئاسيتين الأولى والثانية.

- **دبلوماسية التنمية:**

لقد سعت الجزائر إلى العمل من أجل تنمية القارة الإفريقية، وذلك بدء بتخفيض الديون الإفريقية، من خلال طرح هذه القضية أمام المحافل الدولية، والبحث عن حلول جذرية لها، وتحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية التي لاتتأتى إلا بتحقيق الإستقرار الأمني، لذلك ساهمت الجزائر في حل العديد من النزاعات الإفريقية، وتشارك في تسوية بقية النزاعات العالقة، وأهم ما قامت به الجزائر لتحقيق ذلك هو طرحها لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد مع مجموعة من الدول الإفريقية. (دالع 2015، ص.13).

إنطلاقا مما تقدم فإن الجزائر يعتبر التعاون هو العمل الجماعي والركيزة الأساسية لتحقيق الأمن والتنمية فهما وجهان لعملة واحدة، إذ تشيد الجزائر دوما بضرورة ترسيخ تقاليد التشاور والتعاون بين الدول الإفريقية، مع التأكيد على أن جهود التنمية هي الضامن الوحيد للأمن والإستقرار في القارة الإفريقية.

فقد كان للجزائر في إطار المبادرات الإفريقية رؤية مستقبلية من أجل مواجهة التحديات في إفريقيا، وهذه القناعة ماهي إلا ميزة من مميزات السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في عنصري الديمومة والإستمرارية، والتي من إحدى جوانبها تحرير القارة الإفريقية على المستوى السياسي والإقتصادي، وهذا مايجعل الجزائر تتمسك بضرورة العمل الجماعي والسعي إلى تجسيده ، ويظهر إهتمام الجزائر في إقامة نظام أمني جهوي من خلال الإستراتيجية التي تضمنتها نصوصها الأساسية وجسدتها عبر مواقفها وتطبيقاتها الميدانية على المستوى الدولي، وهذا التجسيد لن يكون ذو فعالية إلا إذا وضعت ميكانيزمات تؤدي إلى مشاركة كل الدول المعنية المجاورة للجزائر جغرافيا من جهة، وباقي الدول الإفريقية من جهة ثانية، وهو الشيء الذي مافتئت الجزائر تؤكد وتذكر به في كل مناسبة. (عطية، ص. 329).

ب. الأداء الجزائري في تأسيس الإتحاد الإفريقي:

إن إسهام الجزائر في إطار الأمن الإفريقي يبرز من خلال المشاركة في مراجعة المعاهدة المؤسسة للمنظمة القارية من أجل قيام الإتحاد الإفريقي، حيث إحتضت الجزائر في جويلية 1999 القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بعد وقت وجيز من إستعادة الأمن والإستقرار في البلد، وفي أقل من ثلاثة أشهر من إنتخاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وكانت هذه القمة فرصة لإستعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي على المستوى القاري، في مواجهة الطموح الليبي والمصري والمغربي في هذا الشأن، وقد كانت قمة الجزائر تحمل طموحات كبيرة بالنسبة للجزائريين، و إعتبرت المرحلة الأولى لإستعادة مكانة الجزائر على المستوى الدولي وفرصة لإستعادة التأثير في الشؤون الدولية، وقد تم في هذه القمة المصادقة على الميثاق الإفريقي لمحاربة ومكافحة الإرهاب، والذي تمت المصادقة عليه بالإجماع.(Zoubir, 2013, p.43)

لقد شهدت القمة الخامسة والثلاثين حضور أمناء المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الفرانكفونية ، والمنظمات الدولية المتخصصة كاليونسكو، منظمة الفاو، كما شارك فيها ممثلون عن بعض الدول العربية الإسلامية كالسعودية، العراق، إيران، وقد إكتسبت القمة الإفريقية بالجزائر أهمية كبيرة، حيث سجلت أعلى نسبة مشاركة للرؤساء الأفارقة مقارنة بمؤتمرات القمم السابقة، إضافة إلى تسجيلها لحضور رؤساء لأول مرة بعد غياب طويل كالعقيد معمر القذافي، وذلك من خلال جهود الجزائر وإتصالاتها المكثفة بالقادة، كما كان لهذه القمة أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، لأنها تعتبر أول قمة افريقية تعقد بها بعد القمة الخامسة. (دالع، ص. 14).

بعد الموافقة على عقد القمة الاستثنائية بسرت الليبية ما بين 6 و 9 سبتمبر1999 لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حاولت الجزائر تعظيم المكاسب التي حققتها في القمة السابقة، ولذلك دعمت بقوة الطرح الليبي وشاركت بفعالية في القمة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بما يواكب التطورات الحاصلة في ظل العولمة، وترأس رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية القمة، وكان جدول أعمالها هو إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لما تم الإتفاق عليه في القمة السابقة، "وتميزت أشغالها بإتفاق الجميع على ضرورة مواكبة التطورات الجديدة بما يتماشى والتحديات التي تواجهها القار الإفريقية، وتوجت هذه القمة بإعلان سيرت .(المخادمي، 2000، ص. 129).

من أجل السير الحسن لأجهزة الاتحاد الإفريقي شددت الجزائر، على ضرورة تقسيم المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة والمؤسسات الإفريقية. ودعت إلى تقاسم الأعباء والتحلي بالواقعية التي يجب أن لا تغفلها الدول الإفريقية . كما طالبت بضرورة عقلنه تسيير الموارد، وإشراك كافة الشرائح الإجتماعية في تنمية القارة من خلال ضمان مشاركة فعالة للمجتمع المدني والشعوب الإفريقية. ولمعرفتها بأن كل هذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إستتباب الإستقرار والأمن في القارة، أقنعت الجزائر العديد من الدول الإفريقية، في القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، بالتصويت لصالح القوانين التي تندد بالتغيرات غير الديمقراطية في السلطة كالإنقلابات العسكرية خدمة للأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ، وتعهدت الدول بتعليق عضوية الدول التي تسير في الاتجاه غير ديمقراطي (عطية، ص.339).

تأسيسا لذلك بادرت الأمانة الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى إعداد الصياغة الأولية لمشروع القانون التأسيسي لهذا الإتحاد الجديد وهو المشروع الذي تمت دراسته من جانب الخبراء والمتخصصين، ثم إعتمدت صياغته النهائية في 11 جويلية 2000 خلال انعقاد قمة لومي(توجو)، وهي القمة السادسة والثلاثون وذلك بعد أن وقعت عليه 27 دولة من بينها الجزائر ، وقد تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الإتحاد الإفريقي في 26 ماي 2001 بعد تصديق ثلثي دول القارة 36 دولة منها الجزائر من إجمالي 54 دولة على الميثاق التأسيسي له، وقد دشنت القمة

الإفريقية السابعة والثلاثون التي تم عقدها في لوساكا عاصمة زامبيا في الفترة من9 -11 جويلية 2001 الميلاد الرسمي للإتحاد الإفريقي ، ومنذ ذلك الحين والجزائر تحرص على حضور كافة إجتماعات قمم الإتحاد الإفريقي الذي تعتبره المؤسسة الإقليمية الهامة التي يجب اللجوء إليها لحل مختلف مشاكل القارة الإفريقية ومنها مشاكل الساحل الإفريقي. (دالع، ص. 15).

2.مشاركة الجزائر في مأسسة الأمننة في إطار الإتحاد الإفريقي : تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي:

إن تحليل إسهام الجزائر في مأسسة الأمن الإفريقي يرتبط أساسا بتحليل المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه المسألة الأمنية، ومن ثم تحليل دورها في تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي.

أ. مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الإتحاد الإفريقي:

إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية:

- ✓ تُفضل الجزائر دبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الإستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.

- ✓ ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة (Cost) إقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لإستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الإنفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية (بوحنية، 2016، https://bit.ly/30gOzsj)

وقد عملت الجزائر منذ إستقلالها على بناء السلم والأمن في القارة الإفريقية من خلال تبنها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية، ومن شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ومع رفضها التام للتدخل الأجنبي في القارة الإفريقية والعمل على أفرقة الحلول بشكل تام مع عدم الإنغلاق والتقوقع على الذات، حيث رافعت الجزائر من أجل إفريقيا في كل المحافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم، ومن أهم النقاط التي تقوم عليها الإستراتيجية الجزائرية في إطار تجسيد مبدأ أفرقة الحلول مايلي:

- ✓ ضرورة العمل على بناء الدولة الحديثة في إفريقيا تراعي كل متطلبات الداخل والخارج.
- ✓ ضرورة التكيف مع المعطيات الدولية(دوليا- إقليميا- محليا) ومع عولمة التهديدات الأمنية القابلة للإنتشار.
- ✓ أخذ العبرة من الإتحاد الأوربي في تعزيز الأمن والسلم وتجاوز الإعانة الخارجية,
- ✓ الكشف المبكر للإنقلابات الأمنية في المنطقة، وخاصة مع ظهور تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعصابات الإجرام.
- ✓ التمكين من تفعيل إدارة الدول الأعضاء داخل المنظمة للإستجابة للتهديدات الأمنية. (شوادرة، 2016، ص.64).

تقوم إستراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة القلاقل المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عمومًا على مقاربة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها بديلًا للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبًا لإدارة وتسوية الأزمات. وتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور:

- **يتضمن الأول**، وهو عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنيًا (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ إندلاع الأزمة الليبية، في 2011، والتي وسَّعتها لتغطي تقريبًا كل حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.

- **فيما يتمثل الثاني** في مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسيًا وماليًا (مساعدات وقروض)، وأمنيًا (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى عسكريًا (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب..)

- **أما الثالث**؛ فهو إقليمي المستوى ومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر-تونس-ليبيا، والجزائر-تونس-مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أُطلقت عام 2010.

- **فيما يُعنى الرابع** بتسوية أزمات المنطقة بإعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدة وساطات في جوارها.

- **أما الخامس**، فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي. تتوافق هذه المحاور/البدائل والمبادئ المؤسِّسة لسياستها الخارجية والأمنية، كما تسير كلها في اتجاه واحد وهو تكفُّل دول المنطقة بأمنها؛ ذلك أن عقيدة الجزائر الأمنية تستند أيضًا إلى مبدأ أساسي وهو ضرورة إضطلاع دول المنطقة بالأمن الإقليمي تجنبًا للتدخل الأجنبي وسعيًا للانعتاق الإستراتيجي . (بن عنتر، 2018، https://bit.ly/33EfCiF)

نتيجة لماتقدم فإن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية إتجاه إفريقيا باتت ترتكز على المحدد الأمني سيما مع إنتشار ظاهرة الإرهاب، ومختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود والأوطان (جريمة منظمة، تجارة المخدرات) علاوة على ذلك تزايد الهجرة غير النظامية سيما من الساحل والصحراء الكبرى. وقد تجسد هذا التوجه من خلال الإعتماد على الحلول السياسية ورفض الخيارات العسكرية في رؤيتها لجميع الأزمات الأمنية في القارة الإفريقية على غرار الأزمة المالية ومشكلة الطوارق والتدخل الفرنسي في شمال مالي، حيث تم الإحتكام للطرح الجزائري القائم على الحل السياسي. (بلغربي، 2016، ص.42)

ب. الدور الجزائري في تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي:

من أجل خلق إطار مؤسسي على مستوى الإتحاد الإفريقي يعنى بمسائل السلم والأمن على المستوى الإفريقي، سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى خلق مجلس السلم والأمن الإفريقي، إذ يعرف مجلس السلم والأمن الإفريقي على أنه المحقق للأمن الجماعي للشعوب الإفريقية، والباعث للإنذارات المبكرة في الوقت الفعال والمناسب للأزمات والصراعات على أرض إفريقيا.

يعد مجلس السلم والأمن الإفريقي **(PSC)** إحدى الآليات المهمة داخل الإتحاد الإفريقي، وبالأخص فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والتنموية، فقد إعتمد البروتوكول المؤسس له في القمة الأولى للإتحاد الإفريقي بمدينة ديربان بجنوب إفريقيا في 9 جوان 2002 ، ودخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2002، وبدأ العمل به في 25 ماي 2004.

إن إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي جاء لتحقيق جملة من الأهداف حددتها المادة 2 من البروتوكول المؤسس، والتي إنصرفت إلى جملة من المحاور: أولها تعزيز السلام والأمن والإستقرار في إفريقيا كمدخل لتحقيق رفاهية الشعوب الإفريقية وتحقيق التنمية المستدامة، أما الثاني فيتمثل في ترقب ومنع النزاعات والعمل على إحلال وبناء السلام في أثناء نشوب النزاعات، في حين يهدف المحور الثالث إلى بناء السلام وإعادة الإعمار في فترة مابعد النزاعات، ويهدف المحور الرابع إلى التنسيق لمكافحة الإرهاب الدولي، أما المحور الخامس، فيرمي إلى وضع سياسة دفاع مشتركة للإتحاد طبقا للمادة 4 من القانون التأسيسي، ويتعلق المحور الأخير بمسائل الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته. (بومدين، 2019، ص. 13) .

بالرجوع إلى نص المادة الخامسة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي، فقد نصت المادة على أن المجلس يتشكل من خمسة عشرة عضوا يمثلون جميع أقاليم القارة الإفريقية، ويختارون على أساس الحقوق المتساوية وعملية إنتخابهم تكون كمايلي: عشرة أعضاء منهم يتم إنتخابهم لمدة سنتين،والخمسة

الآخرون يتم إنتخابهم لمدة ثلاثة سنوات بهدف ضمان الإستمرارية، وذلك يكون على أساس التمثيل الإقليمي العادل وبطريقة التناوب، وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز إعادة إنتخاب كل عضو تنتهي مدة عضويته في المجلس مباشرة إلى جانب ذلك يقوم المؤتمر بإجراء تقييم دوري لمدى إستيفاء الأعضاء للمعايير المنصوص عليها في المادة الخامسة الفقرة الثانية مع إتخاذ كل إجراء مناسب لها. (طهير، 2018، ص. 169).

على ضوء ماتقدم يمكن رصد الجهود الجزائرية في مجال تفعيل مجلس الأمن والسلم الإفريقي على عدة مستويات من خلال مايلي:

- **الدعم الجزائري لمكافحة الإ'رهاب كمرجعية لمجلس السلم والأمن الإفريقي:** لقد قامت الجزائر بعدة جهود على مستوى إفريقيا في إطار مكافحة الارهاب ، مما جعلها رائدة في هذا المجال فقد تم التوقيع على الإتفاقية الافريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر.

وفي سياق الجهود التي أشرف عليها الإتحاد الافريقي تم وضع مخطط إفريقي بالجزائر حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في 2002/01/11 . وفي 2004 تم عقد إجتماع حكومي بالجزائر تحت إشراف الإتحاد الإفريقي ، لتقديم حوصلة تقييمية حول تطورات مخطط العمل السالف الذكر . وقد تم على هامش هذا الإجتماع تدشين المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب . ليتولى البحث في أصول الظاهرة وطرح مكافحاتها. (قبي، 2017، ص. 517) ومن مجالات عمل المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب:

إجراء البحوث والدراسات والندوات: حيث يجري المركز دراسات وبحوث وندوات في مختلف مجالات مواجهة الظاهرة الإرهابية مع التركيز على تفاعلات في إفريقيا، وتطوير البرامج التدريبية من خلال تنظيم برامج وإجتماعات وندوات بمساعدة الشركاء الدوليين، ووضع إجراءات بناء وتشغيل قاعدة لجمع ومعالجة وتوزيع المعلومات. (عطية،التهديدات، 2018، ص.2018).

- **المساعدة في تطوير السياسات والإستراتيجيات:** يسعى المركز إلى تزويد الإتحاد الإفريقي بالخبرة الضرورية لتنفيذ أهداف منع ومكافحة الظاهرة الإرهابية، وترجمة الإلتزامات القارية للدول الأعضاء إلى عمل محدد.

في نفس السياق وفي إطار سعي الجزائر لبناء قوة إقليمية وتعزيز ريادتها في مكافحة الإرهاب تم في أفريل 2010 تأسيس مركز إقليمي عسكري لمكافحة الإرهاب بتمنراست الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني في إطار مكافحة الإرهاب وضمت هذه المبادرة كل من الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا، ووفقا لهذه المبادرة تم تشكيل قوة قدرت بحوالي 75،000 جندي، كما قامت الجزائر بتشكيل وحدة الربط والإدماج الإستخباراتية في 15 سبتمبر 2010 مقرها تمنراست تتولى إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان.(Boukhars, 2019, p.245)

دعم الجزائر لطرح إنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا: إستثمرت الجزائر بقوّة في الهندسة الأمنية على المستوى الإفريقي ، وقد كان الرئيس الجزائري الأول أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيسا للجنة حكماء أفريقيا والممثّل الوحيد لدول شمال إفريقيا فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدّون دور الوسطاء في النزاعات، كما يقدّمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي. ودعمت الجزائر أيضاً الجهود الهادفة إلى تعزيز لواء الاحتياط الشمالي التابع لقوة الإحتياط الأفريقية، أي الذراع

التنفيذي لمجلس السلم والأمن المعني بالتدخّل السريع فضلاً عن دعم السلام والعمليات الإنسانية. (نيكليز، 2014، https://bit.ly/2s5ggEq)

وقد دعمت الجزائر طرح إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا بقوة كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، وقد وجدت التخفز الليبي آنذاك عاملا مشجعا في هذا الإطار ، وراحت تجلب الدعم الفني اللازم من الخارج، وبدأت تحرص على تكوين نوعي لهذه القوة، فعند إعطاء مجلس السلم والأمن الإفريقي الضوء الأخضر لتكوينها، شاركت فيها الجزائر بقوة بوحدات من الأمن والجيش والشرطة والدرك ، وأعلنت إستعدادها لإحتضان وحداتها المتكونة من وحدات القيادة والتنفيذ والتدريب والدعم اللوجيستي، وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أراضيها (عطية، الهندسة، ص.347) .

- **الدعم المادي الجزائري لمجلس الأمن والسلم الإفريقي:** رغم أن التفاوت الإقتصادي بين الدول الإفريقية أسهم بشكل كبير في عرقلة دعم آلية التعاون الأمني من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي ، غير أن الجزائر تعد من الدول الأكثر مساهمة من الناحية المالية في مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهي من الدول التي تتوفر لديها موارد مالية كبيرة داخل الإتحاد الإفريقي، حيث تساهم في دفع 75 بالمئة في الميزانية العامة للإتحاد الإفريقي إلى جانب كل من مصر وليبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا (بومدين، ص.19).

ج. تقييم فعالية المبادرة الجزائرية في مأسسة الأمننة في إطار الإتحاد الإفريقي:

رغم الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الجزائر في معالجة العديد من القضايا الأمنية في إطار الإتحاد الإفريقي، إلا أن هذه المبادرات واجهت العديد من التحديات سيتم توضيحها كمايلي:

- **على مستوى الأزمة المالية:**

شكل التدخل العسكري في مالي سنة 2012 أحد أبرز مواطن الضعف في الأداء الوظيفي على المستوى الأمني لمنظمة الإتحاد الإفريقي، وكذا بالنسبة للطرف الجزائري، ويمكن إبراز ذلك من خلال مايلي:

- إعتبرت فرنسا أن الجزائر مصدر لتهديد مصالحها وذلك بمكافحة الإرهاب، مما أدى بفرنسا إلى إتباع إستراتيجية من أجل تدعيم الإرهاب في مالي، وإبقاء المنطقة غير مستقرة لتستطيع تبرير وجودها عسكريا بحجة حماية مصالحها الإقتصادية، ومن جهة أخرى نجد أن فرنسا تتفاوض مع الإرهابيين بدفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرعايا المختطفين، وهي بذلك ترفض دعم موقف الجزائر الرامي لتحريم دفع الفدية التي تعتبر بمثابة أوكسجين تتنفس به الجماعات الإرهابية. (بنينو، 2012، ص65).

- لقد أدى تنامي الدور الجزائري في مالي إلى خلق تنافس إقليمي خاصة من المغرب ونيجيريا ودول غرب إفريقيا ، وقد ظهر ذلك جليا من خلال توظيف منظمة الإيكواس ذات القدرات العسكرية للتدخل والإنتشار العسكري، وقام المغرب بالدخول على خط الأزمة بتكوين حوالي 500 من الأئمة الماليين لإستغلال الترابط الديني، وإستقبل عدد من ممثلي الحركات الأزوادية في خطوة لسحب البساط من تحت أقدام الدبلوماسية الجزائرية ، وتهميش الدور الجزائري الذي إقتصر على الدبلوماسية الأمنية السلمية. (بن عمر، 2019، ص. 140)

- لقد وظف المغرب التوارق لإدارة علاقته الصراعية مع الجزائر في محاولته إضعاف الجزائر ، كما يرى المغاربة أن الجزء الأكبر من المنطقة التي يوجد عليها التوارق، تقع ضمن إطار مايسمى المغرب الكبير، الذي يشمل جزءا كبير من الجنوب الغربي الجزائري وكل الصحراء الغربية وشمال غرب مالي، كما زود المغرب إسرائيل بمعلومات عن بعض القبائل التارقية ذات الأصول اليهودية مثل قبيلة " داي شاك" التي أسلمت، وفي هذا تم طرح مشروع الهلال السامي.(بنينو، ص 63).

- لقد أدت ضآلة تحقيق التدخل العسكري الإفريقي بالوكالة عن فرنسا، وفي ظل إحكام المجموعات الإسلامية سيطرتها على شمال مالي وتحضيرها للتوجه إلى الجنوب وإستهداف العاصمة إلى تحول فرنسا من اللاعب الرئيس بإستخدام أدوات غير مباشرة إلى اللاعب المباشر وبإستخدام أداته العسكرية، وهو تحول يدل على عدم قدرة الإتحاد الإفريقي على منع التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وعدم فعالية دعم الحوار السياسي في مالي من طرف منظمة الإتحاد الإفريقي. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، https://bit.ly/2qDUlqq)

- **على مستوى الأزمة الليبية:**

شكلت مسألة التدخل العسكري في ليبيا داعما إضافيا للأزمة في مالي، حيث أن التدخل العسكري ساهم في دعم الحركات الإرهابية في الساحل الإفريقي ، وهو مؤشر آخر يدل على محدودية المبادرة الجزائرية من خلال الإتحاد الإفريقي في حفظ الأمن والسلم الإقليميين، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

- لقد أظهر الإتحاد الإفريقي نكسة كبيرة في التعاطي مع الأزمة الليبية، وهو ماأثر على أداء المنظمة وقدرتها على تبني سياسات مستقلة وواضحة، ورغم محاولته تدارك الموقف بدعم تبني الدعوة إلى التواصل مع المجلس الإنتقالي الليبي، إلا أن اللجنة المؤقتة الرفيعة المستوى التي تم تعيينها كان دورها هامشيا ، وإقتصر أداؤها على التتبع وتقديم بعض المبادرات، وظل دور الإتحاد الإفريقي محصورا في الدعوة إلى الحل السياسي، بالخصوص في قراراه الداعي إلى التسوية السلمية للنزاع، لكن دون القدرة على التأثير في مجرى الأمور. (مصلوح،2012، ص 49)

- ما يلاحظ على مواقف الدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب أنها تتعامل بنفس المقاربة(تحميل الآخر إدارتها) في تعاملها مع الأزمة الليبية، فالجزائر وموريتانيا تتذرعان وتعتمدان على الإتحاد الإفريقي، وتنادي الجزائر بالحل السلمي، وتنتقد التدخل، ولاتشارك في الإجتماعات الدولية، وتساعد المبادرة الإفريقية(وقف إطلاق النار ، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا) ورغم هذه الجهود الجزائرية إلا أنها فشلت في منع التدخل العسكرين ومازاد من صعوبة الموقف الجزائري هو إتهام المغرب للجزائر بدعم نظام القذافي بإرسال مرتزقة وأسلحة. (بن عنتر،2011، ص 06).

- كما أن الجزائر لم تلعب دور الفاعل الرئيس في الإتحاد الإفريقي والجارة لليبيا دورا تفاعليا إزاء الأزمة الليبية، وهذا يمكن تفسيره بضعف تجربة البلد في التدخل في أزمات كهذه، إضافة إلى إقتسام المخاوف الداخلية والإقليمية مع متغيرات المحيط الناتج عن هشاشة العلاقات الإقليمية.(مصلوح،ص49)

- إضافة إلى ماتقدم فإن المقاربة الجزائرية إتجاه الأزمة الليبية تواجه العديد من التحديات إذ لاتزال صورتها تعاني من الجمود إتجاه الثورة في ليبيا، والإنطباع الذي أعطته ومزاعم دعمها لنظام القذافي، رغم أن الموقف الجزائري ضد التدخل الأجنبي كان بالتأكيد يتوافق مع مواقف الإتحاد الإفريقي، لكن غياب الإتصال المناسب لم يسمح للجزائر بلعب دور أكبر في ليبيا في مرحلة مابعد القذافي، الشيء الذي قلل من فعالية الوساطة. (بلمخربش،2018، ص314).

3.دور الجزائر في دعم وتفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد:

إضافة للجهود الدبلوماسية للجزائر في دعم الأمننة في إطار الإتحاد الإفريقي فقد عملت على التركيز على البعد التنموي كمكمل للبعد الأمني، وذلك من خلال المساهمة في تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد والعمل على دمجها ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي.

أ. الدور الجزائري في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا:

تعبر الجزائر من أولى الدول التي رافعت وساهمت في تأسيس النيباد الذي يعبر عن إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الإقتصادي والإستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية، والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف وإستمرار التهميش.....، تلك الإستراتيجية التي إنبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من (الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا) من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الإجتماعية والإقتصادية لإفريقيا، في الإجتماع 37 لمنظمة الإتحاد الإفريقي في زامبيا 2001 ، إذ تم التبني الرسمي للصيغة الإستراتيجية لمبادرة النيباد. (خدا كريم عزيز، 2013، ص.426).

لقد مرت مبادرة النيباد بعدة مراحل وتطورات حتى أصبحت في شكلها الحالي ففي البداية قامت الجزائر ومصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا بطرح ماأسموه برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالعاصمة الجزائرية أواخر سنة 2000، وتم الإتفاق في البداية على الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة ، حيث تم تحديد القطاعات التى يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية فى جذب الإستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والإتصالات وتعزيز الأمن وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

بعد ذلك تم طرح المبادرة في قمة سرت غير العادية، وتزامن ذلك مع طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الافريقي -ولاقت قبولا واسعا من القادة الأفارقة، ودعوا إلى دمجها في مبادرة موحدة تتقدم بها القارة السمراء إلى الشركاء الدوليين، وتعبر عن موقف إفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة، وتم تشكيل لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة إفريقية، لكي تتولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، وفي أول إجتماع لهذه اللجنة بالعاصمة النيجيرية أبوجا في 23 أكتوبر 2001 ، تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة ، مع تغيير إسمها إلى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد.، وتم إعتماد الوثيقة الإطارية لهذه المبادرة في مؤتمر القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2001 المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا، ووضع القادة المشاركين في المؤتمر وثيقة إستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة الإفريقية. (غريب، 2013، ص. 2).

كما ساهمت الجزائر في إنشاء الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى مارس 2002 ، وهى إحدى أجهزة النيباد الرئيسية، ومهمتها مراجعة وتقييم مدى إلتزام الدول الأعضاء بالمعايير الخاصة بالحكم الجيد، والإدارة الإقتصادية ، وإدارة المشروعات . وبموجب هذه الآلية تسمح الدول المنضمة إليها بزيارتها، وكتابة تقارير حول مايجرى فيها، وأوضاع النظم البرلمانية والديمقراطية ، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وحرية الصحافة، ثمّ يتم إعداد التقرير النهائى عن هذه الدول متضمنا تحليل البيانات والمقابلات، ولا يتم إصدار التقرير النهائى إلا بعد مشاورات مكثفة مع الدول المعنية من أجل ضمان دقة ما جاء به (دالع، ص.17).

ب. دور الدبلوماسية الجزائرية في إدماج النيباد ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي:

يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى، لذلك نجد أن الجزائر أعطت لهذا الموضوع إهتمام كبير، وهذا لأن مسالة إدماج النيباد بداخل هياكل الإتحاد الإفريقي أمر لابد منه،خاصة في ظل تداخل الصلاحيات، والذي بدا يشكل نوع من اللاإنسجام بين مختلف الأجهزة والهياكل.

في الحقيقة يوجد هناك أجهزة تنفيذية للنيباد، هي موازية للهياكل الإدارية للاتحاد الإفريقي، وهناك نوع من التداخل في الإختصاصات، وهذا ما يثير الكثير من الشكوك.حيث تعد الجزائر من الدول الأولى التي اهتمت بقضية إدماج النيباد في هياكل الاتحاد الإفريقي. ومنذ قمة الجزائر العاصمة المنعقدة في مارس 2007 تدعو الجزائر إلى ضرورة الإدماج التام للنيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي قصد تحقيق المزيد من الإنسجام. لذلك فان أولوية إستكمال بناء صرح النيباد، ومؤسساته حتى تكون العملية أكثر فعالية، وأكثر تنظيم أصبحت أكثر من ضرورة، وهذا من أجل تفادي التداخل وقلة الإنسجام والتنسيق بين النيباد والإتحاد الإفريقي، فالواقع يبين أن النيباد وكأنها تكملة وإضافة لعمل الإتحاد الإفريقي في مجال ترقية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، في حين أن النيباد يمثل برنامج للإتحاد الإفريقي. ومن أجل أن يسود منطق التكامل والفعالية بين مختلف الآليات، دعت الجزائر إلى ضرورة إعادة النظر في آليات التنسيق، وشددت في ذات السياق على وجوب تحديد الصلاحيات بدقة بين مختلف الآليات. (بوقليلة، 2011، ص. 83)

كما أن الجزائر إعتبرت أن لهيكل التنسيق والتخطيط دور في سد الفراغ المؤسساتي الذي نجم عنه عدم تجسيد العديد من المشاريع التنموية الإقليمية، وشبه الإقليمية الجاهزة التي تتوفر فيها مؤهلات النجاح والقابلة للتمويل،كما أن كل الهياكل التي ستحدثها مفوضية الإتحاد الإفريقي والهيكل الجديد للنيباد، ستعكس جدية وعزم إفريقيا للنهوض بمؤسساتها التكاملية، لذلك ألحت الجزائر مرارا على التعجيل بهذا الإدماج. كما إعتبرت الجزائر أن مسالة إستكمال مسار إدماج النيباد في الاتحاد الإفريقي امرأ يطرح نفسه بقوة، ومن شان هذا الإجراء أن يبرز الوجه الجديد لهيكل النيباد، والذي سيعمل على الربط بين هياكل مفوضية الإتحاد الإفريقي، واللجان الإقتصادية الجهوية، وسائر الشركاء في التنمية.

هذا وأكدت الجزائر، من جهة أخرى دعمها للطرح القائل بإبقاء اللجنة المديرة بتعيين رؤساء الدول والحكومات فيها ، من أجل ضمان أفضل لمتابعة تنفيذ النيباد ولقد توجت هذه الجهود بتعيين لجنة التوجيه للنيباد محل لجنة التنفيذ،وإعطاءها صفة اللجنة الفرعية التي تم تشكيلها في القمة السابقة، والتي أوكلت لها مهمة التنسيق بين النيباد والإتحاد الإفريقي. (بوقليلة، ص.85).

ج. دعم الجزائر للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء والمعروفة إختصارا ب(**APRM**) وذلك بقمة الإتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا كآلية إفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الإفريقية الأعضاء بها، وفقا للمبادئ الواردة بإعلان الديمقراطية والحكم السياسي والإقتصادي الرشيد الذي أقرته قمة الإتحاد الإفريقي، ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها، وذلك بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في هذا الأداء والتعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول في هذا الصدد، وعلى ضوء ذلك يمكن أن تعرف الآلية بأنها:" الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والإمتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها. (Pagani, 2002 , p. 9)

وقد إنضمت الجزائر طواعيا إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، في 9 مارس 2003، وكانت من الدول الإفريقية الأولى في هذا المجال، وتبع ذلك المضي في سلسلة من الإجراءات التي تسمح بإضطلاع الجزائر بإلتزاماتها في إطار هذه الآلية، بداية بتعيين الوزارة المنتدبة للشؤون المغاربية والإفريقية كنقطة إرتكاز فيما يتعلق بالنيباد وعملية التقييم من قبل الأقران.

وخضعت الجزائر للمراجعة منذ بداية 2005، كما أعلن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في كلمته التي ألقاها خلال الإجتماع الثاني لمنتدى رؤساء وحكومات آلية مراجعة النظراء، والذي عقد على هامش الإجتماع الثاني عشر للجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد أن الجزائر قد شكلت مجموعة عمل لإعداد برنامج العمل الوطني، وهي بذلك قد بدأت بالفعل الخطوات الأولى لعملية المراجعة، كما تم التأكيد على أهمية الآلية لدعم النهضة الإفريقية، ودعم الشراكة مع الدول الغربية لكونها تؤكد عزم الدول الإفريقية على المضي في دعم الديمقراطية والحكم الراشد في القارة، وقد إستعرضت الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في الفاتح من فيفري 2007 تقرير الجزائر. (عطية، الهندسة، ص.371).

د. تقييم فعالية المبادرة الجزائرية في دعم النيباد:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار دعم مبادرة النيباد، وتعزيز التعاون الإقتصادي بين الدول الإفريقية، إلا أن هذه المبادرة لم تؤتي نتائجها لحد اليوم، وكذا فإن مستويات التعاون الإقتصادي في السياق الإفريقي لاتزال محدودة، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

- رغم أهمية مبادرة النيباد للقارة الإفريقية لكونها وسيلة مهمة لإقامة الحكم الرشيد وتحقيق إقلاع إقتصادي إفريقي، غير أنها في تحقيق أهدافها تصطدم بتحديات كبيرة كجذب الإستثمار الأجنبي لإستمرار التنمية الإفريقية، حيث يعتبر عدم الإستقرار السياسي عاملا مهما في خفض مستويات الإستثمار في القارة، فالدول الكبرى تدعم وتقوي فلاحتها على حساب دول الجنوب المتضررة، حيث تعتبر الفلاحة قطاعا أساسيا في إفريقيا، غير أن المساهمة الخارجية غير كافية، والمشروعات التي شملتها مبادرة النيباد بحاجة إلى تمويل كبير خاصة البنية التحتية والطاقة والصحة والزراعة والمياه.

- من الأمور التي تؤكد فشل مبادرة النيباد التهرب الذي يبديه المجتمع الدولي حيال تقديم مساعدات لإفريقيا من خلال النيباد، على أساس أنهم يقدمون مساعدات للتنمية عبر آليات أخرى. كما أن هناك إمتعاض من داخل المبادرة على تفويت هذه المساعدات للدول القوية وتجاهل الدول الضعيفة.

- إضافة إلى ماتقدم فإن الذي جعل هذه المبادرة لاتحقق أغراضها والأهداف التي سطرتها، هو إعتمادها على الخارج توجها ودعما، مما أفقدها والمجتمعات الإفريقية أيضا قدرتها على إعتمادها على ذاتها وماتملكه من موارد لحل مشاكلها. (وشنان، 2017، ص7).

وعلى صعيد التعاون الإقتصادي بين الدول الإفريقية نلاحظ مايلي:

- على الرغم من التقدم الذي تحرزه بعض التكتلات الإقتصادية الإفريقية النشطة،إلا أن بلوغ مسألة التكامل الاقتصادي تعتريه صعوبات جمة أبرزها عدم وجود كفاية حقيقية للإرادات السياسية من أجل تنفيذ خطط التكامل، تغليب الصراعات السياسية على المصالح الاقتصادية، عدم موائمة البنى التحتية مع التكامل المادي، تجاوز الأهداف والغايات للإمكانيات الفعلية. (الداودي، 2018،ص106).

- ضعف التجارة البينية بين دول إفريقيا، وإنعدام البنى التحتية التي تعزز من عمليات التبادل التجاري بينها، وفي هذا الإطار ، فإن من المشكلات والتحديات التي تواجه الجزائر في تعزيز حضورها وتعاونها الإقتصادي في إفريقيا، غياب معلومات وإحصائيات دقيقة وحينة حول حاجيات الأسواق الإفريقية، وذلك لنقص أو عدم مشاركة المؤسسات الجزائرية في المعارض الإفريقية للتعريف بالمنتجات الوطنية.

- كما يلاحظ التأخر الكبير في الإنفتاح الجزائري على إفريقيا من الناحية الإقتصادية، حيث أن الجزائر تأخرت كثيرا في الإستثمار في إفريقيا، وبحكم الوضع المالي الحالي للإقتصاد الوطني، فإنه لن يسمح بأية خطوات حقيقية في إطار تعزيز التواجد الإقتصادي في دول إفريقيا، فمن غير المعقول أن دولا مثل دول الخليج فرضت نفسها في القارة منذ زمن، ونحن كدولة ننتمي لهذه القارة لم نتخذ أية إجراءات لولوج السوق الإفريقية. (عديلة، 2019، ص39).

خاتمة:

لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية تحليل المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي بين المحددات الأمنية والمحددات التنموية، حيث تم إستعراض أهم الجهود الجزائرية في تأسيس الإتحاد الإفريقي، وكذا تحليل مختلف عناصر المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الإتحاد الإفريقي عبر تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي، ومن الناحية التنموية فقد تم رصد أهم الجهود الجزائرية في دعم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وعلى ضوء ماتقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ رغم الجهود الجزائرية في دعم الأمن والإستقرار في القارة الإفريقية من خلال السعي إلى تأسيس مجلس السلم والأمن الدوليين، إلا أن هذا المجلس لم يستطيع منع التدخلات الأجنبية العسكرية في بعض الدول الإفريقية ومن بينها ليبيا ومالي.
- ✓ أن الجزائر لم تلعب دور الفاعل الرئيس في إطار الإتحاد الإفريقي والجارة لليبيا في إطار إيجاد حلول فعلية للأزمة الليبية.
- ✓ لاتزال القارة الإفريقية تعاني من العديد من النزاعات الداخلية لحد اليوم، وهو مايبرز محدودية مجلس الأمن والسلم الإفريقيين في حل النزاعات الإفريقية.
- ✓ الفشل الواضح لمبادرة النيباد في دعم مستويات التنمية في دول القارة الإفريقية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية مرتبطة بالمبادرة.
- ✓ إن الإختلاف والتفرقة بين القادة داخل الإتحاد الإفريقي أثرت على فعالية مبادرة النيباد نتيجة لعملية التنافس البيني والخارجي على القارة الإفريقية.
- ✓ محدودية التعاون الإقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية نتيجة لعوامل مرتبطة بطبيعة الإقتصاد الجزائري المرتبط بالصادرات البترولية، إضافة إلى غياب معلومات وإحصائيات دقيقة حول الأسواق الإ'فريقية تساهم في دعم التعاون الإقتصادي البيني.
- ✓ التأخر الكبير في الإنفتاح الجزائري على إفريقيا من الناحية الإقتصادية نتيجة لضعف البنية الهيكلية للإقتصاد الجزائري، مما يساهم في محدودية التعاون الإقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية.

قائمة المراجع:

- بوحنية قوي. (جانفي، 2016). *إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي*. تاريخ الاسترداد 18 أوت، 2019، من https://bit.ly/30gOzsj

- بوقليلة أحمد. (2011). الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد. مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر3 ، الجزائر) .

- بلمخربش أسماء. (جوان, 2018). دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي. *مجلة المفكر*(17).

- بلغربي عبد المالك. (جوان, 2016). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه إفريقيا: قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي. *المجلة الجزائرية للسياسة العامة*(10).

- بنجامين نيكليز. (3 أفريل, 2014). *دور الجزائر في الأمن الأفريقي*. تاريخ الاسترداد 20 أوت, 2019، من https://bit.ly/2s5ggEq

- بنينو سفيان. (2012). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر1990-2011. جامعة الجزائر3، الجزائر.

- بن عمر عادل. (جانفي, 2019). دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا دراسة الحالة المالية. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لغرور خنشلة*(11)، الصفحات 142-131.

- بن عنتر عبد النور. (سبتمبر, 2011). الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية. *مجموعة الخبراء المغاربيين*(6).

- بن عنتر عبد النور. (ماي, 2018). تاريخ الاسترداد 18 أوت, 2019، من عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية: https://bit.ly/33EfCiF

- الداودي نور الدين. (فيفري, 2018). إفريقيا: بين معوقات التنمية و المقومات القارية لتحقيق النهضة. *مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية*(15).

- دالع وهيبة. (جوان, 2015). السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه إفريقيا 1999-2016. *المجلة الجزائرية للسياسة العامة* ، الصفحات 6-24.

- وشنان صالح. (2017). مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج نيباد. *مجلة البحثية، 6*(8-7).

- مصلوح كريم. (2012). الإدارة الأمريكية الاوربية للأزمة الليبية أثناء الثورة. *مجلة دراسات شرق أوسطية*(58).

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (فيفري, 2013). *أزمة مالي والتدخل الخارجي* . تاريخ الاسترداد 11 نوفمبر, 2019، من https://bit.ly/2qDUlqq

- المخادمي عبد القادر رزيق. (2000). *منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل* . الجزائر: موفم للنشر والتوزيع .

- عديلة محمد الطاهر. (أكتوبر, 2019). التعاون الإقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات: الفرص والتحديات. *مجلة الناقد للدراسات السياسية*(5).

- عربي بومدين. (أفريل, 2019). مجلس السم والأمن الإفريقي التجارب والأدوار. *مجلة السياسة الدولية، 54*(216).

- عطية إدريس. (2018). *التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبولتيكي*. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

- عطية إدريس. (2019). *تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية* . الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع.

- قبي آدم. (سبتمبر, 2017). آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*(30).

- قط سمير. (أفريل, 2017). السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ الأسس والتطورات. *قراءات إفريقية*(32)، الصفحات 40-49.

- شوادرة رضا. (ديسمبر, 2016). دور المقاربة الأمنية الجزائرية في تسوية الأزمات الأمنية في إفريقيا. *مجلة المعيار*(16).

- خدا كريم عزيز فوزية. (2013). النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا. *مجلة الأستاذ*(201).

- طبير حنان. (أوت, 2018). المنظمات الدولية و الإقليمية دراسة وصفية تحليلية منظمة الإتحاد الإفريقي نموذجا. *مجلة روت للعلوم التربوية والإجتماعية، 5*(10).

- غريب محمد علي. (أفريل, 2013). النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. *مجلة إفريقيا قارتنا*(4).

- Boukhars Anouar(february, 2019). Reassessing the power of regional security providers: the case of Algeria and Morocco .*Middle Eastern Studies*.(2)*55*.

- Fabrizio Pagani .(2002) .Peer Review : a tool for cooperation and change An analysis of an OECD working method .*African Security Review*.(4)*11* .

- Zoubir Yahia .(2013) . *Algeria and the African Union* .suede: nordiska african institute